

**محضر اجتماع الهيئة العامة غير العادي
لشركة حديد الاردن المساهمة العامة المحدودة
المنعقد في تمام الساعة الحادية عشر من صباح يوم الثلاثاء الموافق 18/10/2022**

رحب رئيس الجلسة / رئيس مجلس الإدارة الدكتور مصطفى رمضان ياغي بالمساهمين الحضور وبأعضاء مجلس الادارة وبندوب عطوفة مراقب عام الشركات الاستاذ محمد الحلاق ومدقق الحسابات الخارجي وبإدارة الشركة .

كما وأعلن الرئيس بأن الشركة تقيدت بكافة الإجراءات القانونية لانعقاد الاجتماع ، حيث حضر هذا الاجتماع (13) مساهمًا من أصل (8904) مساهمًا يحملون (10,820,985) سهما بالأصلة (7,642,750) سهما بالوكالة أي بما مجموعه (18,463,735) سهم من أصل أسهم رأس المال الشركة المدفوع بالكامل والبالغ (35) مليون سهم وهو ما يشكل (52.7 %) ، كما حضر الاجتماع كامل أعضاء من مجلس الإدارة البالغ عددهم (5) أعضاء، وبذلك يكون النصاب القانوني متحققًا من خلال وسائل الاتصال المرئي والالكتروني، وأضاف الدكتور مصطفى بأنه قد تم الإعلان عن موعد الاجتماع بالنشر في الصحف الرسمية وعلى الموقع الرسمي لدائرة مراقبة الشركات وحسب أحكام القانون، وبذلك يكون الاجتماع قانونياً وتعتبر جميع القرارات الصادرة عنه قانونية وملزمة لجميع المساهمين بمن فيهم أولئك الذين لم يحضروا الاجتماع .

مندوب عطوفة مراقب عام الشركات الاستاذ محمد الحلاق قدم الشكر لرئيس الاجتماع والحضور على ترحيبهم وطلب تعيين كاتب للجلسة والبدء بمناقشة جدول الأعمال .

قرر رئيس الجلسة تعيين أمين سر مجلس الادارة السيد احمد بشير المصري كاتبا للجلسة وتعيين كل من السيد براء عبدالالمجيد والسيد علاء كعنان بفرز الاصوات، وتم البدء في بحث جدول الأعمال على النحو التالي:

1. البند الأول : تسديد مديونية البنك البالغة 8 مليون دينار بناء على اتفاقيات التسوية الموقعة مع بنك المؤسسة العربية المصرية وبنك الاسكان للتجارة والتمويل وتوفير رأس المال عامل .
قدم الدكتور مصطفى ياغي شرحا مفصلا حول انجازات مجلس الادارة الحالي خلال فترة توليه، كما قدم شرحا حول تسويات البنك، وطلب فتح باب النقاش مع المساهمين حول هذا البند :

السيد ايمان محمد العقيلي شكر مجلس الادارة واستفسر عن الحلول الثلاثة هل سيسري منها خيار واحد فقط ، اجاب الدكتور مصطفى ان هذه الخيارات وضعناها لنختار منها واحدة فقط والسبب انه اذا تم اختيار خيار واحد ولم يكتمل بذلك يسبب خسارة التسويات الموقعة مع البنك وذلك بسبب ضيق الوقت ، لذلك نلتزم منكم جميعا ان تعطونا جميعا الموافقة على جميع الخيارات وذلك لأننا سنبدأ بجميع الخيارات بالتوازي حيث اننا لانعلم هل سيتم انجاز الاكتتاب الخاص (هل سيكتب عندي 40 مليون سهم او لا) و اذا لم يتم انجاز الاكتتاب بـ 40 مليون سهم هل من المنطق ان نعقد اجتماع هيئة عامة غير عادي مرة اخرى لأخذ الموافقة على حل اخر ، فاننا نلتزم منكم لما فيه مصلحة الشركة وحقوق المساهمين فيها ان نأخذ تقويض من



حضراتكم بأن نختار ما هو مناسب وملائم واسرع لأن كل بند من هذه البنود له اطر اجرائية ويوجد اوقات زمنية يجب اتباعها .

اما بخصوص الاكتتاب الخاص هو اعطاء اولوية لمساهمين الشركة بخصم اصدار تشجيعي لهم للمساهمة بتسديد المديونية .

وطلب السيد ايمان العقيلي لماذا لا ندرج بالخيارات حيث ان مصنع الصهر لديه كلفة مدرجة لتمديد الكهرباء للمصنع بالإضافة الى كلفة الارض المقام عليها المصنع، وذلك حسب البيانات المالية وان كلفت الأرض حوالي ٨ مليون دينار هذا غير المعدات والالات وانني اعلم ان ضغط الإنترات اليوم كبير وان رأيي انه في حال بيع مصنع الصهر وهو يشكل ٥٠ % من إنتاج الشركة فإبني اقترح ان يكون هناك ٣ تقييمات وكل تقييم منهم أن يكون شامل التقييم العقاري وتقييم الآلات والمعدات وتخمين الهنجر والمباني وان يتم عرض الموضوع بالجريدة الرسمية .

وتدخل الدكتور مصطفى ان هذه الخطوة قد قمنا بها وانتهينا منها وتم تقييم المصنع من قبل بنك المؤسسة العربية المصرفية وبمعرفته وذلك قبل طرح الموضوع على الهيئة العامة لأخذ موافقته حول هذا البند وان لدينا ٣ تقييمات ووصل متوسط التقييم لدينا ١٢.٦ مليون دينار مشتملا على العقارات والمباني والآلات .

حيث أن خيارنا الاول هو الاكتتاب الخاص لما فيه المحافظة على حقوقكم جميعا لكن هذا الخيار اذا لم يتحقق تسديد المديونية فسنذهب الى الخيار الثاني او الثالث حيث لانستطيع ان نل maka الى اجتماع هيئة عامه اخر وذلك بسبب الاجراءات المتبعه لعقد اجتماعات الهيئة العامه حيث يبقى اقل من شهرين لتسديد المديونية فإذا تم اخذ الموافقة من حضرات المساهمين سنسير بالاجراءات مباشرة .

وطلب السيد ايمان العقيلي أن يختصر حديثه بـ نقطتين :

1- تأييد خيار الاكتتاب الخاص بالدرجة الاولى .

2- وجود تقييمات مصنع الصهر هي خطوة ممتازة وتحفظ حقوق المساهمين لكن يجب ان يتم البيع من خلال العروض والنشر بالصحف الرسمية لتحصيل افضل سعر .

وأكاد الدكتور مصطفى أنه سيتم الاعلان عن فرصة استثمارية في الصحف الرسمية .

الاستاذة سرو ابو حسان ممثلة عن المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي حيث افاده ان المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي تحفظ على البند الاول بجميع بنوده .

واستفسر الدكتور مصطفى ياغي عن سبب تحفظ المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي وهل يوجد لديكم بدائل اخرى .

حيث اجاب الاستاذة سرو ابو حسان وانه عن طريق مثنا بمجلس الادارة تم طلب تقارير تفصيلية حول هذه الخيارات المطروحة لكن لم يتم تزويدنا بها ، وأنه اذا تم ايجاد بدائل سيتم تزويدهم بها عن طريق مثنا بمجلس الادارة .

وتدخل الدكتور مصطفى ياغي أنه يؤسفني أن المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي بتصرفاتها الاخيرة عرضت الشركة الى خسائر وقامت ببيع جزء من اسهمهم في فترة انفاض الشركه بعد التسويات، علما بأنه تم تزويده عضو مجلس الادارة الدكتور ابراهيم المومني / ممثل المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي بجميع الاستفسارات وتقديم الدعم والنصائح بالخصوص .



السيد عبدالجبار مسعود نبارك لكم جهودكم التي قدمت بها مؤخراً وذلك لتسديد المديونية وانا مع الاكتتاب الخاص وضد بيع اي من اصول او موجودات الشركة .

السيد علي عكروش مثل بنك القاهرة عمان اطلب من رئيس الجلسة ان تعطينا ما الاسرع من بين الحلول الثلاثة وما امكانية تطبيقه .

اجاب الدكتور مصطفى ياغي أن اولوياتنا اليوم هو الاكتتاب الخاص لكن ينبغي علينا أن يكون هناك أكثر من خيار وأكثر من طريق حيث أنه اذا لم يتم الاكتتاب الخاص ستنجلي الى الاقتراض أو بيع جزء من اصول الشركة التابعة .

وتدخل الاستاذ محمد الحلاق مندوب عطوفة مراقب عام الشركات أن موضوع البيع هو ليس بيع اصول الشركة هو بيع اصول شركة تابعة .

حيث افاد الدكتور مصطفى ياغي انه ورد بالدعوة انه بيع جزء من اصول شركة تابعة .

السيد خالد التل شكر مجلس الادارة على جهودهم وطرح سؤالين :

- 1- كم ندفع خدمة دين سنويا
- 2- هل زيادة الانتاج ستغطي خدمة الدين بالمستقبل دون أن ننجا الى أي من الخيارات

اجاب الدكتور مصطفى أن خدمة الدين 1,950 مليون دينار تقريباً سنوياً وأنه إذا تم سداد الدين لا يتبقى خدمة دين وأنه إذا تم رفع طاقة الانتاج لاتتم تغطية هذه الفوائد بسبب ارتفاعها، واستفسر الدكتور مصطفى من السيد خالد التل هل انت مع الاكتتاب الخاص والبيع والاقتراض .

حيث اجاب السيد خالد التل أن الاولوية للبيع وأنا اتفق على البند الاول .

الاستاذة تغريد النفيسى اقترحت ان يتم التصويت على القرار وأن ننهى الموضوع لأن الشرح وافي جداً ، حيث اشاد الدكتور مصطفى بكلام الاستاذة تغريد واستفسر من الحضور من يثني على كلام الاستاذة تغريد .

الاستاذ مصطفى دحبور مثل شركة التامين الاردنية استفسر عن انعكاس تسوية البنوك على ارباح الشركة للسنوات القادمة حيث سيتم تسديد مبلغ 8 مليون دينار من اصل 23 مليون دينار .

اجاب الدكتور مصطفى أن خدمة الدين ستنتهي بالسداد التام وأنه بعد التسديد سيتم عكسها على البيانات المالية .

الاستاذ اشرف ابو هزيم شكر مجلس الادارة على جهوده بالفترة الاخيرة وأيد :

- 1- الاكتتاب الخاص
- 2- بيع مصنع الصهر

وتدخل الاستاذ محمد الحلاق مندوب عطوفة مراقب عام الشركات أن هناك نقطة يجب أن تتوضّح بخصوص بيع اصول شركة تابعة انه يوجد بيانات مالية مستقلة للشركة التابعة ويوجد التزامات على الشركة التابعة ويوجد قروض على الشركة التابعة ويوجد ايضا خسائر على الشركة التابعة وأنه في حال حققت هذه الشركة ارباح من



البيع تتعكس هذه الارباح على البيانات المالية للشركة التابعة ويتم توزيع الارباح عن طريق قرار الهيئة العامة للشركة التابعة، يجب ان تكون الصورة واضحة للمساهمين وأن بيع جزء من اصول شركة تابعة لن تتعكس مباشرة على بياناتها المالية .

السيد سمير قرمان شكر مجلس الادارة وطرق الى الاراء المتعددة خلال الاجتماع وتحدث عن حصر الخيار الاول من البند الاول بالاكتتاب الخاص والغاء الاكتتاب العام والشريك الاستراتيجي للمحافظة على حقوق الشركة وقد طلب من عنده امكانية من المساهمين ان يكتتب او يساهم بالاكتتاب الخاص وفتح المجال لمجلس الادارة في الحلول الاخرى كالاقتراض أو البيع بحيث تترك خيار البيع اخر خيار .

السيد طارق الطاهر تحفظ على على موضوع الاكتتاب العام والشريك الاستراتيجي وأكد أن الخيار الاول هو الاكتتاب الخاص أو الاقتراض أو البيع .

وتدخل رئيس الجلسة الدكتور مصطفى ياغي أن الاكتتاب الخاص سيكون بخصم اصدار لتشجيع مساهمين الشركة على الاكتتاب ، ونأمل عليكم كمساهمين بعد فتح باب الاكتتاب الخاص أن يكون هناك من يتبعه أو يطمئنا بأنه سيكتتب الاسهم المتبقية التي لم يتم الاكتتاب بها، بحيث لأنضطر الى الحلول الاخرى .
وتدخل السيد طارق الطاهر أنتا نطمأنكم عند فتح باب الاكتتاب الخاص انتا سنشتري حصة مؤثرة منها .

وتحدث الدكتور مصطفى وسائل الجميع عن موافقته على البند الاول ووافق الجميع على البند الاول ماعدا الضمان الاجتماعي ووجه كلامه للاستاذ محمد الحلاق ان القرار نافذ بنسبة 92.7 % واستفسر الاستاذ محمد الحلاق من الدكتور مصطفى هل الموافقة على الاكتتاب الخاص حيث اجاب الدكتور مصطفى أن الموافقة على البند الاول الاكتتاب الخاص وما ورد بالبند الاول :

القرار الاول :

تحفظت المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي على البند الاول .
صادقت الهيئة العامة بنسبة 92.7 % على تسديد المديونية عن طريق رفع رأس المال (اكتتاب خاص) وذلك بخصم اصدر قدره 75-65 فرش بمقدار 40 مليون سهم وتأمين مبلغ 2 مليون دينار كرأس مال عامل .

2. البند الثاني : تفويض مجلس الادارة بالسير بالاجراءات على ضوء القرارات المتخذة في اجتماع الهيئة العامة غير العادي وذلك لغايات تسديد التزام اتفاقيات التسوية مع البنوك ضمن المدة المحددة :

القرار الثاني :

تحفظت المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي على البند الثاني .
وصادقت الهيئة العامة بنسبة 92.7 % على تفويض مجلس الادارة بالسير بالاجراءات على ضوء القرارات المتخذة في اجتماع الهيئة العامة غير العادي وذلك لغايات تسديد التزام اتفاقيات التسوية مع البنوك ضمن المدة المحددة .



3. البند الثالث : المصادقة على عضوية كلا من السيد معتز غالب "محمدامين" ابو الحسن والسيد عايد
محمد عايد السخن في مجلس الادارة :

القرار الثالث :

صادقت الهيئة العامة بنسبة 100% على عضوية كلا من السيد معتز غالب "محمدامين" ابو الحسن
والسيد عايد محمد عايد السخن في مجلس الادارة .

* وحيث تم مناقشة جميع الامور المدرجة على جدول الاعمال ، فقد أعلن الرئيس اختتام الاجتماع .

* ويصادق رئيس الجلسة وكاتب الجلسة على المحضر وعلى انعقاد الاجتماع بشكل قانوني .

رئيس الجلسة

د. مصطفى رمضان ياغي

مندوب مراقب عام الشركات

الاستاذ محمد الحلاق

كاتب الجلسة

احمد بشير المصري

